العطف على التوهم في القرآن الكريم

(دراسة نحوية تطبيقية)

* د. محمد بشير

الحمد الله رب العالمين الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين و وكل حفظه إلى نفسه قائلا: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْقُرْآنَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْن) والصلاة و السلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد وصلنا القرآن كما نطقه الرسول ﷺ وظل ناصعا في صدر الأول ثم انتشر الاسلام إلى افاق أخرى ودخل الناس فى دين الله أفواجاً من جنسيات وثقافات شتى وحدث ما حدث من نزاع وأخذ ورد فعو لجت هذه الظاهرة عن طريق نهضة اللغة العربية و نشأت له العلوم العربية المتعددة من نحو وصرف وأصوات وبلاغة ولغة وتفسير وهي لا تزال تنشأ' إذ البحث فيه يعتبر شرف وسعادة وخاصة إذا كان متعلقا بأسلوبه الإعجازي الفريد.

وبحثنا هذا يكشف عن جانب من جوانب الدراسة في القرآن الكريم وفي اللغة العربية وهو الجانب الخاص بظاهرة العطف على التوهم أو بعبارة أخرى العطف على المعنى، وقد يفضل تعبير 'العطف على المعنى" تحرجا من أن يوصف كتاب الله بمثل التعبيرات التي قد توهم شيئا من عدم التقديس.

والقضية وجدت نتيجة لمناهج النحاة الذين أرادوا لقواعدهم الإطراد ووصفوا ما خرج عليها بالأوصاف المختلفة مثل قولهم: هذه لغة ' هذه لهجة ' هذا شاذ ' هذا خاص

* أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية الجامعة الإسلامية العالمية.

بالسماع ' هذا عطف على التوهم ، هذا على توهم كيت ، غير أن الخلاف في صورة التركيب كان مقصودا لأداء أغراض بيانية ، وهى مجال اجتهاد الباحثين علي طول الزمان ؛ فالقرآن معجز لا تنقضى على الأزمان معجزانة.

والحمد الله الذي منَّ علَّي بحفظ بتلاوة القرآن صغرا ثم أتم نعمته على لما وفقني للدراسة في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية وعشت فى حقل القرآن ـــ فأثناء قراء تي للقرآن شعرت بضرورة دراسة الموضوع المذكور إذ وجدته في بعض كتب علوم القرآن والتفاسير وكتب النحو متناثرا فأردت أن أقف عنده لأدرسه دراسة تستوفيه من جوانبه المتعددة ، فتكون هذا البحث من تمهيد وثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول الجانب النظري للعطف وأنواعه باختصار موجز وركّز الحديث فيه على العطف على التوهم. ودار الحديث في المبحث الثانى حول العطف على التوهم في الأسماء، وأما المبحث الثالث فتحدثت فيه عن العطف على التوهم في الأفعال وذكرت في النهاية مراجع هذا البحث.

تمهيد

لقد نشأت دراسة اللغة "العربية الفصحى" علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهي التي سموها "ذيوع اللحن" وعلى الرغم من أن تسمية هذه الظاهرة المذكورة لا تشير إلا إلي الخطأ فى ضبط أواخر الكلمات بعدم إعطائها العلامات الإعرابية الملائمة ، و قال بصدده الدكتور تمام حسان : أشعر بميل شديد الى الزعم بأن الأخطاء العربية التي شاعت على ألسنة الموالي وأصابت عدواها ألسنة بعض العرب لم تكن مقصورة على هذا النوع من أنواع الأخطاء ، فأكبر الظن أن هذا الذي سموه لحنا كان يصدق على أخطاء صوتية كالذي يشير إليه مغزى تسمية اللغة العربية الفصحى " اللغة الضاد" كما كان يصدق على الخطاء الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة ،

وعلى الخطأ النحوى الذي كان يتعدى مجال العلامة الإعرابية أحيانا إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرهما (١)

ونضيف إلى ذلك أن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها على رأي هي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطاء ، وكان توصل النحاة إلي القواعد النحوية نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء ذلك في مفرداتها وتراكيبها ، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكاما. والمعروف أن نحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا موحدا ، وأنهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نحوها ، وأخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة ، وقال السيوطي: والذين عنهم العربية وبهم اقتدى وأخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس و تميم وأسد ، فإن هولاء الذين عنهم أكثر ما أخذ و معظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتعريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائفيين (٢)

وكان لهذا الموقف التلفيقي من قبل النحاة أثره في المعني النحوي ، وقدحا ولوا تقسيم الكلام وبينوا علامات كل قسم ، ثم كشفوا عن المعرب والمبنى من هذه الأقسام ، وشرعوا بعد ذلك فى بيان الأبواب النحوية في داخل الجملة وما يمتاز به كل باب من علامات يعرف بها.

ومنطلقًا من ذلك نشرح أولا معنى التابع ثم نذكر أنواعه مركزين على العطف على التوهم.

(المبحث الأول)

التابع لغة:

تبع الشيء تبعا وتباعا في الأفعال وتبعت الشيْ تبوعا: سرت في إثره ، والتابع: التالي والجمع تبع و تباع وتبعة (٣)

واصطلاحا: لفظ متأخر دائما يتقيد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه يسمى المتبوع بحيث لا يختلف عن السابق في ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق هو الرفع، أو النصب ، أو الجر، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسايرا له في هذا ، سواء كان النوع الإعرابي في الأول لفظيا نحو: أقبل الأخ الوفي أم تقديريا نحو : أقبل الفتي الوفى أم محليا ، مثل: أقبل سيبويه الوفي ، فلفظ "الوفي" متقيد بالرفع بحالة لفظ خاص قبله. والتوابع الأصيلة أربعة (i) "النعت" ويسمي أيضا الوصف أو الصفة و (ii) "التوكيد" و (iii)"العطف" و (iv)"البدل" وهناك أحكام للتوابع، ومن أحكامها صحة القطع في ثلاثة منها: هي "النعت" إلا كلمة "كل" و "العطف" وكذا "البدل" (٣)

والمراد بالقطع قطع التابع عن المتبوع في الإعراب لسبب بلاغي ففي مثل: "جاء محمد العالم ـ بالرفع ـ يصح إعراب كلمة "العالم" نعتا مرفوعا كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة، ويصح لسبب بلاغي نصبه ولا يجوز جره، وفي هذه الحالة تعرب كلمة "العالم" مفعولا به لفعل محذوف تقديره " أمدح أو أخص، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض، وبهذا الإعراب الجديد تنقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمي فيها نعتا، فقد انقطعت صلتها بالنعت ، ولهذا يسمونها "نعتا مقطوعا" أو "منقطعا".

وينضم إلى ذلك أمثلة العطف بنوعيه ، أما الأول فهو "عطف بيان" تابع جامد ـــ غالبا ـــ يخالف متبوعه في لفظه ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة وتخصيصها إن كان نكرة نحو قولك : "أبو حفص عمر الخليفة الثاني الرسول اللّه ـصلي اللّه عليه وسلم"ونحو قوله تعالي"﴿أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَاكِين﴾ (المائده:٩٥)

ففي المثال الأول وقع (عمر) عطف بيان ، لأنه يوضح ما قبله وهو (أبوحفص) وفي الآية وقع قوله تعالي (طعام) عطف بيان (كفارة) وذلك عند الكوفيين ومن وافقهم كأبي علي

الفارسي وابن جني والزمخشري وابن مالك (٥)

وحكمه أنه يتبع المعطوف عليه في ضبطه الإعرابي ، ويجوز فيه القطع كالنعت.

وسجل النحاة ملاحظتهم في العطف لما فرقوا بين العطف والبدل قائلين: "قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " أي قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (٦)- وصرح بهذا النص الصبان في باب الإضافة عند الكلام علي (أي) ينقل النص التالي: "يغتفر كثيرا في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل" (٧) وأشار إلى ذلك السيوطى متحدثا عن (لدن) ويجر تالي لدن بالإضافة لفظا إن كان مفردا، وتقديرا إن كان جملة ، و سمع نصب (غدوة) بعدها في قوله: "لدن غدوة حتى دنت لغروب" وخرج على التميز ، وحكى الكوفيون رفع (غدوة) بعدها ، وخرج علي إضمار كان ، "أي لدن كان غدوة (٨)

قال سيبويه: لا تنصب (لدن) غير (غدوة) ولا تقول: (لدن بكرة) لأنه لم يكثر في كلامهم (٩) وإذا عطف علي غدوة المنصوب بعدها ، فقيل : "لدن" غدوة و عشية "جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب علي اللفظ.

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان، ومنع الجر لأن "غدوة" عند من نصبه ليس في موضع جر ، فليس من باب العطف علي الموضع، قال السيوطي "ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير (غدوة) وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل (١٠)

وأما الثاني فهو عطف النسق ، وهو التابع الذي يتوسط بينه و بين متبوعه أحد حروف العطف، وعطف النسق علي ثلاثة أقسام.

الأول :

العطف علي اللفظ، وهو الأصل مثل قولك: "جاء عمر وعمار وليس زيد بقائم ولا قاعد " بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلي المعطوف (١١) فلا يجوز في نحو "ما جاء ني

من امرأة ولا زيد" إلا الرفع عطفا علي الموضع ، لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف ، و قد يمتنع العطف علي اللفظ وعلي المحل جميعا نحو " ما زيد قائما لكن ـــ أو بل قاعد "لأن في العطف علي اللفظ إعمال (ما) في الموجب ، وفي العطف علي المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثاني:

العطف علي المحل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدا" بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثة شروط (١٢)

والثالث: العطف علي التوهم :

فالعطف علي التوهم : هو توهم أن العامل الموجود مفقود ومعدوم ، أو توهم أن العامل المفقود والمعدوم موجود نحو قولك: "إنك و زيد ذاهبان" و "ليس زيد قائما ، لا قاعد" ففي المثال الأول عطف زيد على الكاف علي توهم عدم وجود (إن) وفي المثال الثاني عطف "قاعد" بالجر على توهم دخول الباء على خبر "ليس" (١٣)

ولتوضيحه نسوق المثال التالي: "ليس المؤمن متأخرا عن إغاثة الملهوف، فكلمة "متأخرا" خبر ليس وهو منصوب، ويجوز أن تزاد باء الجر في أول الخبر ، فتقول: "ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف" فتكون كلمة "متأخر" في الظاطر مجرور بالباء الزائدة لكنها في التقدير في محل نصب لأنها خبر "ليس".

فإذا عطفنا علي الخبر المجرور بالباء الزائده كلمة أخرى بأن قلنا: ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف ـــ فإنه يجوز في المعطوف ـــ وجود كلمة ((قاعد)) مثلا الجر تبعا للمعطوف عليه المجرور في اللفظ كما يجوز نصبه تبعا للمعطوف عليه المنصوب محلا لأنه خير "ليس" فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعا لعمل الخبر كما يجوز جره تبعا للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة ، والتي يجوز زيادتها في

مثل هذا الخبر ، لكن إذا خلا الخبر منها فكيف نضبط المعطوف عليه، أيجوز النصب والجر مع عدم وجودهما كما كانا جائزين عند وجودهما. يقول أكثر النحاة: نعم : ففي المثال السابق يصح أن تقول: ليس المؤمن متأخرا وقاعدا عن إغاثة الملهوف، أو ليس المؤمن متأخرا وقاعد عن إغاثة الملهوف بنصب كلمة ((قاعد)) أو جرها، فالنصب لأنها معطوفة علي الخبر المنصوب مباشرة ولا عيب في هذا، والجر لأنها معطوفة علي خبر منصوب في التقدير علي تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة ، فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل ، وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر مع أن توهمه غير صحيح. (١٣)

وعرفه الزركشي قائلا: أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه هو العطف علي التوهم ، نحو "ليس زيد قائما ولا ذاهب" بجر "ذاهب" وهو معطوف علي خبر "ليس"المنصوب باعتبار جره بالباء ، ولو دخلت عليه فالجر على مفقود ، أو عامله وهو الباء مفقود أيضا إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ، فلما توهم وجوده صح اعتبار مثله. (١٥)

ويشترط لجواز هذا العطف صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المعطوف عليه ، ويشترط لحسنه كثرة دخول هذا العامل المتوهم على المعطوف عليه كالباء الزائدة على خبر "ليس" وكذا على خبر (ما). أما إن كان هذا العامل يقل دخوله على المعطوف عليه ، فإن هذا العطف يكون قبيحا كما في دخول الباء الزائدة علي خبر "كان" (١٦)

ونضيف إلى ذلك و روده في تابع المستثنى "بغير" وأخواتها نحو قولك" ما جاء الفائزون غير محمود و حسن أو حسنا أو حسنٌ. لأننا لو وضعنا الأداة (إلا) مكان الأداة (غير) لجاز فى المستثنى الذي كان مجرورا بعد (غير) أمران بعد مجيء (إلا)

وهكذا ما جاء الفائزون إلا محمودا أو محمود،فيجوز في تابعه الأمران النصب والرفع، وهذا يجري أيضا في تابع المستثنى بكلمة (غير) التي تجئ في مكان (إلا) فيجوز فيه الأمر ان

زيادة علي جره ، ومعني هذا أن كلمة (حسن) وهي المعطوفة في المثال السالف يجوز فيها الجر والنصب والرفع ، والنحاة يسمون الضبط الناشى من التخيل السالف الإعراب علي التوهم. أو على المحل وهو مقصور في باب الاستثناء على المستثني بـ (غير) وأخواتها، ولا يجوز في غيرها، ومع جواز المشار إليه يحسن البعد عنه وعن التوهم عامة حرصا علي أهم خصائص اللغة وتمسكا بسلامة البيان ، ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به.

ويضيف إلي ذلك عباس حسن قائلا: ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ويبنى عليه آثارا، وهذا أمر يجب الفرار منه لما فيه من البعد، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية لا خير فيها.

فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب دون أن تتوسع فيها بالمحاكاة والقياس إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاتها، وهذا الرأى السديد لبعض النحاة الأقدمين تستريح النفس إليه وحده ، ولا فرق فيه بين العطف على خبر (ليس) أو (ما) أو غيرهما من الأخبار التي تزاد في أولها الباء جوازا (١٧)

والعطف على التوهم يقع في الأسماء والأفعال ، والمركبات ، وكذا في كل مضارع بعد (أو) التي بمعنى (كي) أو (إلي) (إلا) أو وقع فعل مضارع بعد فاء السببية ، أو واو المعية.(١٨)

وقال عباس حسن: ومن أو ضع أمثلة عندهم العطف (بفاء السببية) على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها. ذلك أن فاء السببية تقتضي عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكورا صراحة قبلها نحو: "ما الشجاعة تهورا فتهمل الحذر" وقد يكون غير مذكور فيتصيد نحو: "ما أنت مسيئ فنسئ إليك" أى: ما تكون منك إساء ة يترتب عليها أن تسيء لك.

فان لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا يصلح أن يتصيد منه المصدر كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامدا نحو: ما أنت عمر فنهابک " فبعض النحاة يمنع نصب المضارع وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامدا ، ويكن الكلام عطف جملة على جملة ومن لازم معناها، كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونک عمر فهيبتا إياک (١٩)

وأما من حيث الإعراب فيقع العطف على التوهم في المجرور والمنصوب والمرفوع والمجزوم ، وإليک البيان.

المبحث الثاني:العطف علي التوهم في الأسماء

أولا : العطف على التوهم في الاسم المجرور:

بدأنا بالمجرور لأن شواهده أكثر من العطف علي التوهم في الاسم المرفوع والمنصوب، وقيل لحسنه في ذلک.

قال السيوطي: يجوز العطف على التوهم نحو "ليس زيد قائما ولا قاعد" بالجر على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرطه أي بجواز صحته دخول العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرته أي كثرة دخوله هناک ، ولهذا حسن قول زهير :

بدا لي أني لست مدرک ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

على أن قوله (سابق) بالجر معطوف على (مدرک) على توهم الباء فيه ، فانه يجوز زيادة الباء في ليس كقوله تعالي ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (الزمر : ٣٩)

وقال سيبوه: فجعلوا الكلام علي شيئ ، يقع هنا كثيرا (٢٢) وقال أيضا: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء ، ولا تغير المعنى، وكان مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم تكلموا بها في الأول (٢٣)

ومن شواهده قول الأخوص الريا حي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

(ولا ناعب)عطف بالجر علي (مصلحين) المنصوب علي كونه خبر (ليس) لتوهم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر (ليس) ويسمى هذا في غير القرآن العطف علي التوهم.

وأنشده سيبويه في موضعين بروايتين، الأول أنشده (ولا ناعبا) بالنصب للعطف علي (مصلحين) استشهد به على نصب (عشيرة) ب (مصلحين) لأن النون فيه بمنزلة التنوين في واحده ، وكلاهما يمنع من الإضافة ويوجب نصب ما بعده (٢٤)

والثاني بجر (ناعب) علي توهم الباء في خبر (ليس) (٢٥) ولم يجز المبرد إلا نصب (ناعب) قال : لأن حرف الجر لا يضمر (٢٦) وأورده صاحب الكشاف نظيرا لقوله تعالى:

﴿كَيْفَ يَهْدِى اللّٰهُ قَوْمًا كَفَرُوْا بَعْدَ اِيْمَانِهِمْ وَشَهِدُوْٓا اَنَّ الرَّسُوْلَ حَقٌّ﴾ (آل عمران: ٨٦)

قال (شهدوا) معطوف علي ما في إيمانهم من معني الفعل، فهو من قبيل الفعل علي المصدر بتقدير (أن) المعنى بعد أن آمنوا وشهدوا ، كما جر الشاعر (ناعب) بتوهم الباء في خبر ليس (٢٧)

وقول الآخر:

أجدك ولست الدهر رأى رامة ولا عاقل إلا وأنت جنيب

ولا مصعد في الصعيدين لنعج ولا هابط ماشئت هطب شطيب

(ولا مصعد) بالجر معطوف علي قوله (رائي رامة)المنصوب على توهم أن الشاعر أدخل الباء على خبر (ليس)

وقول الآخر:

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوي بالحق غلابا

(ولا بطل) بالجر معطوف على (مقداما) وهو خبر (ما) وحسن ذلك لكثرة دخول الباء الزائدة علي خبر "ما" فتوهم الشاعر أنه أدخل الباء على الخبر، فجر المعطوف لهذا التوهم.

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

فقوله : (ولا منمش) بالجر حيث عطف علي خبر(كان) وهو (ذا نيرب) على توهم دخول الباء على المعطوف عليه ، ولما كان دخول الباء على خبر كان "قليلا" كان العطف هنا قبيحا .

والنيرب النميمة والمنمل كثيرها ، والمنمش المفسد ذات البين (٢٨)

وأما قول الفرزدق:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها طلابة

بجر(دين) فالعطف على التوهم فيه أحد وجهين ، وأشار إلي ذلك ابن هشام قائلا رووه بخفض (دين) عطفا على محل (أن تكون) إذ أصله : لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام ، و قد يعترض بأن الحمل على العطف أظهر من الحمل على العطف علي التوهم ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات. (٢٩)

والكلام على النوع من الجر تذكرنا نوعا آخر من الجر وهو الجر بالمجاورة ويجب التشدد في إهماله ، وفي ترك استعماله، والاقتصار فيه علي المسموع وحده لوضوح فساده وإفساده ، واتفق كثير من أئمة النحو على أن الجر بالمحاورة ضعيف أو ضعيف جدا، وقال ابن جني: عن الخفض بالجوار ـــ أي بالمجاورة ـــ في غاية الشذوذ. (٣٠)

ونقل عباس حسن من مجمع البيان لعلوم القرآن ٣٣٥ ما نصه : "إن المحققين من

النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزا في كلامهم ـــ أي في كلام العرب ـــ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ولا يستعمل إلا في المسموع.

و ورد له أمثلة قليلة جدا بعضها مشكوك فيه ، وقد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر بجره إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة. (٣١)

وأما مجيء العطف على التوهم في القرآن الكريم فذهب العلماء فيه إلي رأيين.

رأي يقول إنه لم يرد في القرآن وصرح بذلك المبرد قائلا " ولا أرى ذا في القرآن جائزا ، لأنه ليس بموضع ضرورة (٣٢)

ولعل أخذه إلى هذا التشنيع ظن بعضهم بأن المراد بالتوهم الغلط كما ظن ابن مالك ، وليس كذلك ، بل هو مقصد صواب، والمراد منه أنه عطف على المعنى ، أي جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه ملا حظاله ، لا أنه غلط فى ذلك. ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن ، إنه عطف على المعنى، (٣٣)

وقال ابن جني:والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا (٣٤)

وأضاف إلي ذلك الزركشي قائلا: واعلم بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن النحويين وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن ! وهذا جهل منه بمرادهم ، فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ، بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم . (٣٥)

ويرى بعض العلماء أن تعبير "التوهم في القرآن الكريم " غير مناسب فإذا جاز التوهم في كلام الناس شعرا ونثرا ، فإنه لا يجوز في كلام رب العالمين. ومن هولا العلماء (٣٦) الأجلاء القاضي الشهاب الخفاجي حين قال في حاشيته على البيضاوي "لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظها هنا. وكذلك قال الآلوسي. إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح. (٣٧)

وورد كلمة (الغلط) في كتاب سيبويه في عدة مواضع، فاختلف النحاة حول مفهوم الغلط. وذلک لأن سيبويه لم يحدد مراده منه ، وكان مما اختلف حوله النحاة قول سيبويه: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنک وزيد ذاهبان ، وذلک أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم ، كما قال: ولا سابق شيئا إذا كان جائيا. على ما ذكرت لک. (٣٨)

وذهب ابن الأنباري (٣٩) وابن يعيش (٤٠) والرضي (٤١) وابن هشام (٤٢) إلي مقصد سيبويه بالغلط هو التوهم ، وليس الخطأ المقابل للصواب ، لأنه عند حكمه بالغلط على اسم (إن) المضمر بالرفع قبل الخبر، قد جعل ذلک بمنزلة عطف زهير بالجر على الاسم المنصوب لتوهم دخول حرف الجر في المعطوف وهو قوله:

بدا لى أني لست مدرک ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وكذلک قد توهم من عطف بالرفع على اسم (إن) في قول ، إنک وزيد ذاهبان، وكذلک قوله ، إنهم أجمعون ذاهبون ؛ توهم الابتداء في "إنهم" فكأنه قال: هم. وعلي هذا فالتوهم عند أصحاب هذا الاتجاه لم يكن خطأ ارتكبه بعض العرب ، بل قصدوه قصدا ، وهم على ما يقولون ، وبتعبير آخر هو عدول عن القاعدة مقصود.

يقول الأنباري: وأما ما حكوه عن بعض العرب : إنک وزيد ذاهبان ، فقد ذكر سيبويه أنه غلط هو بعض العرب وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياسه. (٤٣)

وذهب إلي هذا الرأي الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (٤٤) والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد (٤٥) وذهب ابن عصفور(٤٦) وابن الناظم (٤٧) إلي ماورد من العطف بالرفع على اسم (إن) قبل الخبر شاذ لا قياس عليه .

ونسب ابن عصفور هذا الرأي إلى جميع البصريين ، واستدل الناظم على صحة مذهبه بحكم سيبويه على الظاهرة بالغلط.

وذهب ابن مالك إلي أن مقصد سيبويه من الغلط هو الخطأ المقابل للصواب وقد اعترض ابن مالك على سيبويه في رميه بعض لغات العرب بالغلط ، لأن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت ، لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطبائع (٤٨). وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قيل نادرا (كلدن غدوة)، "وهذا جحر ضب خرب" (٤٩)

وتحدث الدكتور محمد عطية عن هذا وقال:

وإذا تتبعنا بعض الظواهر التي حكم عليها سيبويه بالغلط أو التواهم ، نجد أنه لم يستعمل المصطلحين بمعني واحد ، وإنما الغلط يعني الخروج على القاعدة النحوية وعدم موافقتها ، والتوهم هو الظن أو القياس الخاطئ الذي تسبب في الغلط، وكأننا مع التوهم والغلط مع سبب ونتيجة:

يقول سيبويه فأما قولهم:مصائب فإنه غلط منهم،وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مفعلة،وقد قالوا مصاوب(٥٠) فمصائب عند سيبويه غلط بمعني أنه خارج على القاعدة غير موافق لها،أما الذي دفع إلى مخالفة القاعدة فظنهم أو توهمهم أن مصيبة فعيلة(٥١)

ثانيا:العطف على التوهم فى الاسم المرفوع

ومما يحتمل فيه العطف على التوهم هي الاسم المرفوع أيضا، الاسم المعطوف بموجب على خبر(ما)العاملة عمل (ليس) سواء كان الخبر منصوبا ، أو مجرورا بالباء الزائدة، وذلك نحو "ما زيد قائما بل قاعد" ، "وما زيد بقائم لكن قاعد " فالعطف هنا بموجب ، فإما أن يكون المعطوف خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير: "ما زيد قائما بل هو قاعد "وإما أن يكون المعطوف خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ما زيد قائما بل هو قاعد "وإما أن يكون التوهم ،

لأنه أكثر ما يقع خبر (ما) مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهم أن الأول مرفوع. (٥٢)

وعلى نمطه يقول الشاعر

وعض زمان يا مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

على أنه تجوز المخالفة في الإعراب ، إذا عرف المراد كما هنا ، فإن قوله (مجلف) معطوف على قوله (مسحتا) وهما متخالفان نصبا ورفعا .

هذا البيت يصعب إعرابه ، وقد تكلف له العلماء وذكروا له عدة توجيهات ، وذكر الشارح المحقق منها ثلاثة أوجه ، والثلاثة مبنية على رواية (لم يدع) بفتح الدال ، وعلي رواية نصب (مسحت).

أما الأول فهو للخليل بن أحمد، وقال: هو على المعني ، كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت ، لأن معني لم يبق ولم يدع واحد ، واحتاج إلي الرفع فحمله علي شيء في معناه.

وقال أبو علي في إيضاح الشعر: نصب (مسحت) بيدع بمعني الترك، وحمل: مجلف " بعده علي المعني، لأن المعني ، لم يدع من المال إلا مسحتا، تقديره ، ولم يبق من المال إلا مسحت فحمل (مجلف) بعده على ذلك.

قال أبو عمرو : هذا قول الخليل ، وليس البيت في الكتاب فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه؟ ومحصله: أن مجلفا مرفوع بفعل محذوف دل عليه (لم يدع) وإليه ذهب ابن جني في المحتسب في سورة " والضحي" قال : إنه لما قال "لم يدع" من المال إلا مسحتا دل على أنه قد بقي ، فأضمر ما يدل عليه فكأنه قال: وبقي مجلف.

وأما الثاني: فهو لثعلب قال في أماليه (مجالس ثعلب ــ ذيل المجالس) نصب مسحت بوقوع (يدع) عليه، وقدم إليه الفعل ولم يل (مجلفا) فأستو نف به فرفع،والتقدير: هو مجلف.

وقول الشارح المحقق إن (أو) في هذا الوجه للإضراب بمعني (بل) لا يناسب المعني،

وإنما يناسب لو كان (مسحتا) بعد (أو) فهي هنا لعطف جملة على مفرد ومعناها أحد الشيئين

وأما الثالث فهو لأبي على الفارسي في التذكرة قال: مجلف معطوف علي (عض) وهو مصدر جاء على صيغة المفعول كأنه قال : وعض زمان أو تجليف. (٥٣)

ثالثا: العطف على التوهم في الاسم المنصوب

ومن شواهد هذا في أسلوب القرآن الكريم قوله تعالي:

﴿وَامْرَاَتُهٗ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِاِسْحٰقَ ۙ وَمِنْ وَّرَآءِ اِسْحٰقَ يَعْقُوْبَ﴾ (هود: ٧١)

حيث قرئ "يعقوب" بالنصب ، وفي هذا يقول الزمخشري: وقريء "يعقوب" بالنصب، كأنه قيل : و وهبنا لها إسحق ومن ورإ إسحاق يعقوب على طريقة قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها (٥٤)

وأشار إلي ذلك أبو حيان بقوله : يعني أنه عطف على التوهم ، والعطف على التوهم لا ينقاس، والأظهر أن ينتصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره (ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب) ودل عليه قوله (فبشرنا ها) لأن البشارة في معنى الهبة. (٥٥)

وجعله الفراء من العطف على المحل (٥٦) أي علي محل (إسحاق) الأول ، ومما ورد فيه وجهان أحدهما العطف التوهم ، والآخر العطف على الموضع نحو قولك: "قام القوم غير زيد وعمرا" بنصب (عمرا) فقد قال ابن هشام : والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه ، لقوله لأنه : (غير زيد) في موضع (إلا زيدا) (٥٨) والحق أنه عطف على التوهم لقوة تعليله ، ولو ضوحه أكثر من العطف على الموضع.

المبحث الثالث: العطف على التوهم في الأفعال:

أولا: العطف في الفعل المجزوم:

لما كان الجزم خاصا بالأفعال نبدأ به كما بدأنا في الأسماء بما هو خاص بها، ويقع العطف على التوهم في الفعل المجزوم عند الخليل وسيبويه وغيرهما ، ومن شواهد ذلك عندهما قوله تعالي:

﴿ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: ١٠)

(أكن) بالجزم يقول سيبويه: وسألت الخليل عن قوله عزوجل:(فأصدق وأكن من الصالين) فقال هذا كقول زهير :

بدا لي أني لست مدرک ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا ، لأن الأول قد يدخله الباء فجاء وا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلک هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا. (٥٩)

وقال الزمخشري: و (أكن) بالجزم عطفا على محل . (فأصدق) كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن. (٦٠) و قال ابن عطية عطفا على الموضع ، لأن التقدير : إن توخرني أصدق و أكن ، فأما ما حكاه سيبويه لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالي: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم﴾ "فمن قرأ بالجزم عطف على موضع ﴿فَلاَ هَادِيَ لَه﴾ لأنه لو وقع هنالک فعل لكان مجزوما.

والفرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون موثره ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود. (٦١)

وقال السيرافي والفارسي : إنه عطف على محل "فأصدق" كقول الجميع فى قراء ة

الآخرين: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللّٰهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم﴾"بالجزم" ورجح ابن هشام رأى الخليل وسيبويه "ورد رأى القائلين بأنه عطف على الموضع قائلا: فليست الفاء هنا وما بعد ها فى موضع جزم لأن ما بعد (الفاء) منصوب بأن مضمرة ، وأن والفعل فى تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون (الفاء) مع ذلك فى موضع جزم ؟ فليس المفردين المتاعطفين شرط مقدر (٦٢)

وتناوله البغدادي قائلا أن(لولا) معناها الطلب والتخصيص فإذا قلت:لولا تعطينيي معناه أعطني،فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الأمر،إذ كان في معناه"وكان مجزوما بتقديرحرف الشرط، فاذا أجبت (بالفاء) وكان منصوبا تقدير(أن) فإذا عطفت عليه فعلا آخرا جاز فيه وجهان،النصب بالعطف على ما بعد (الفاء) والجزم على موضع (الفاء)(٦٣)

وقال الفراء: كيف جزم (وأكن) وهى مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب أن (الفاء) لولم تكن فى (فأصدق) كانت مجزومة فلما رددت (وأكن) ردت على تاويل الفعل لو لم تكن فيها الواؤ لأن العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء (٦٤)

وبدالنا مما سبق أن العلماء انقسموا إلى فريقين ، فريق يرى أنه مجزوم على التوهم وفريق آخر يظن أنه مجزوم عطفًا على الموضع ، وحاول بعض العلماء المتأخرين التوفيق بين هذين التأويلين ، وقالوا إنه خلاف لفظي لا يعتد به وكلا المذهبين متفقان في نهاية المطاف

ومن هؤلاء الشهاب الخفاجي فقد قال في حاشيته : الظاهر أن الخلاف فيه لفظي ، فمراد أبي على العطف على الموضع المتوهم أو المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، لكنه فر من إبهام العبارة (٦٥)

وإليه ذهب الآ لوسي ، فقال في تفسيره: واستظهر أن الخلاف لفظي، فمراد أبي علي والزجاج العطف على الموضع المتوهم أي المقدر ، إذ لا موضع هنا في التحقيق ، لكنهما فرا من قبيح التعبير. (٦٦)

ومن شواهد العطف على التوهم فى الفعل المجزوم قوله تعالى:

﴿ اِنَّهٗ مَنْ يَّتَّقِ وَيَصْبِرْ فَاِنَّ اللّٰهَ لَا يُضِيْعُ اَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ﴾ (يوسف90)

قال الفارسى: إن "من" موصولة فلهذا تثبت ياء " يتقى" وجزم "يصبر" على توهم معنى. وقيل وصل "يصبر" بنية الوقف كقراء ة نافع " ومحياي و مماتي بسكون ياء "محياي" وصلا ، وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما فى يأمركم و يشعركم ، وقيل : من شرطية وهذه الياء إشباع لام الفعل حذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفىٰ بحذف الحركة المقدرة. (٦٧)

دعني فأذهب جانبا يوما وأكفك جانبا (٦٨)

فقوله: "وأكفك"بالجزم عطف على جواب الأمر المنصوب بعد (أن) بعد (فاء) السببية، وهو (فاذهب) على توهم سقوط (الفاء) وجزم (أذهب) في جواب الأمر.

أما قول أبي داؤد الهزلي

فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم واستدرج نويا

فيرى الفارسي والسيرا في أن الفعل "استدرج" بالجزم معطوف على المحل ، أي على محل جملة "لعلي أصالحكم" فإنها في محل جزم جواب لشرط مقدر أي: إن تبلوني استدرج (٦٩) ورجح ابن هشام ما ذهب إليه الخليل و سيبويه من أن العطف في البيت على التوهم. (٧٠)

العطف على التوهم في الفعل المنصوب

ومن شواهد ذلك قراء ة بعضهم في قوله تعالي: ﴿وَدُّوْا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْنَ﴾ بدون نون (يدهنوا) حملا على معني (ودوا أن تدهن) وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود "أن" المصدرية في الكلام بدلا من (لو) أي: ودوا أن تدهن فيدهنوا ، فيكون العطف على المعنى.(٧١)

يقول سيبويه : وزعم هارون أنها في بعض المصاحف "ودوا لو تدهن فيدهنوا" (٧٢)

وقوله تعالي: ﴿ وَ قَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِيْ صَرْحًا لَعَلِّيْ أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَي إِلٰهِ مُوْسٰى﴾ (غافر : ٣٦.٣٧)

حيث قريء (فأطلع) بالرفع عطفا على (أبلغ) والنصب عطفا على معنى" لعلي أبلغ" وهو لعلى أن أبلغ ، فإن خبر (لعل) يقترن بأن كثيرا ، نحو الحديث ((فلعل بعضكم أن يكون ألحن يحجته من بعض)) (٧٣)

وقال أبو حيان: أما قراء ة النصب ففيها وجوه: أحدها: أن عطف على التوهم لأن خبر (لعل) يقترن كثيرا بـ (أن) في النظم ، وقليلا في النثر ، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا نصب بـ (أن) والعطف على التوهم كثير ، وإن كان غير قياسي ، لكن إن وقع شيٌ وأمكن تخريجه خرج (٧٤)

ومن شواهده كذلك قوله تعالي: ﴿فَعَسَى اللّٰهُ اَنْ يَّاْتِيَ بِالْفَتْحِ اَوْ اَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهٖ فَيُصْبِحُوْا عَلٰى مَآ اَسَرُّوْا فِيْٓ اَنْفُسِهِمْ نٰدِمِيْن وَيَقُوْلُ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا﴾ (المائدة: ٥٢: ٥١) و "يقول" يقرأ بالوا ؤ والنصب ، ووجهه أبو حيان وغيره بأنها عطف على التوهم.

يقول أبو حيان: فأما قراء ة (يقول) بالنصب فوجهت على أن القول لم يكن إلا عند الفتح ، وأنه محمول على المعنى ، فهو معطوف علي أن (يأتي) إذ معني فعسي اللّٰه أن يأتي. وهذا الذي يسميه النحويون ، العطف على التوهم ، يكون الكلام في قالب تقديره في قالب آخر. إذ لا يصح أن يعطف على لفظ (أن ياتي) لأنه لا يصح أن يقال: فعسي اللّٰه أن يقول المؤمنون ، إذ ليس في المعطوف ضمير اسم اللّٰه ، ولا سببي منه ، وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف أي: ويقول الذين آمنوا به. (٧٥)

وذكر أبو البقاء لنصبه أربعة أوجه: أحدها :أنه معطوف على (ياتي) حملا على المعني، لأن معني عسي اللّٰه أن يأتي ، وعسي أن يأتي واحد ، ولا يجوز أن يكون معطوف على لفظ (أن

يأتي) لأن يأتي "خبر" (عسي) والمعطوف عليه في حكمه فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم (عسي) ولا ضمير في قوله: ﴿يقُول الذين آمنوا﴾

والثاني: أنه معطوف على لفظ (يأتي) على الوجه الذي جعل فيه بدلا، فيكون داخلا في اسم (عسي) واستغني عن خبرها بما تضمنه اسمها من الحدث.

والوجه الثالث: أن يعطف على لفظ (يأتي) وهو خبر ، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره: ويقول الذين آمنوا به.

والرابع: أن يكون معطوفا على الفتح تقديره: فعسي اللّٰه أن يأتي بالفتح وبأن يقول الذين آمنوا. (٧٦)

وكرر الهمذانى نفس هذا الكلام بتعديل بسيط و وافق العكبري فيما ذكره (٧٧)

العطف على التوهم في الفعل المرفوع

ومن شواهد ذلك قول الأعشى ميمون:

أن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

فقوله " أو تنزلون" معطوف على معني "إن تركبوا" فهو من العطف على التوهم عند الخليل وسيبويه ، لأن معناه: أتر كبون فذلك عادتنا ، أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، و أما يونس بن حبيب فقدحمله على القطع ، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون وهذا أسهل في اللفظ وما ذهب إليه الخليل و سيبويه أصح في المعنى والنظم. (٧٨)

وعقب ابن هشام على هذين الرأيين فقال: فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون ، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، (٧٩)

العطف على التوهم بعد كل فعل مضارع وقع بعد (أو) التي بمعني (كي) أو (إلي) "أو" (إلا) "أو وقع الفعل المضارع بعد فاء السببية ، أو و او المعية في الأجوبة الثمانية (الأمر ،

والنهي، والدعاء والاستفهام ، و العرض ، والتحضيض ، والتمني ، والرجاء). فالبصريون يقولون: إن الفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبک من (أن) والفعل على مصدر متوهم ، ذلک إن لم يكن في الكلام مصدر صريح يعطف عليه فإن وجد مصدر قبل العاطف فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من الكلام السابق، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة ، وإنما المراد الوصول بطريقة إلي مصدر لا يفسد به المعني مع العطف، والعطف على المصدر المتصيد يطلق عليه النحاة العطف على التوهم. (٨٠)

تقول: لأنتظرن محمدا أو يجئ، فيجئ فعل منصوب بأن مضمره وجوبا بعد (أو) والمعطوف مصدر مؤول من (أن) و الفعل على مصدر متصيد من الكلام السابق على (أو) التقدير: ليكونن انتظارا مني لمحمد أو مجيئه.

ومن الأمثلة المشهورة بين النحاة: "لألزمنک أو تقضيني حقي "أي إلي أن تقضيني ، أو إلا أن تقضيني ، فـ (أو) هنا محتملة لهذه المعاني، وأن و الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منک لحقي ، وقد وردت شواهد من هذه المواضع في أسلوب القرآن الكريم وأيضا في أشعار العرب.

وما ورد من أشعار العرب فقول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما (٨١)

فالفعل (تستقيم) منصوب بأن مضمرة بعد (أو) عند جمهور البصريين والمصدر المنسبک من أن والفعل معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق.

وقول الآخر

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليک إذا فعلت عظيم (٨٢)

فالفعل تأتي منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية ، والمصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق أي لا يكن منك نهي وإتيان.

وقول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلي سليمان فنستريحا (٨٣)

فالفعل (نستريح) منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية عند جمهور البصريين والمصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق عليه والتقدير: ليكن منك يا ناقة سير واسع فاستراحة لنا.

وهناك شواهد لذلك في أسلوب القرآن الكريم ، فما ورد من ذلك في القرآن قوله تعالي:﴿تُقَاتِلُوْنَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوْنَ﴾"الفتح ١٦" فقد قرأ " أو يسلموا" بحذف النون منصوبا. (٨٤)

فالفعل منصوب بأن مضمرة بعد (أو) عند جمهور البصريين ، والمصدر المنسبك من "أن" والفعل معطوف على مصدر توهم أي يكون قتال أو إسلام. (٨٥)

ونحوه قوله تعالي: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّٰهُ الَّذِيْن جَاهَدُوْا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾ (آل عمران: ٤٢)

حيث قرئ بنصب (يعلم) الثانية على إضمار (أن) وجوبا بعد واو المعية ، والمصدر المؤول من أن والفعل معطوف بالواو علي مصدر متصيد قبلها ، والتقدير : لم يكن الله علم بجهاد كم وعلم بصبركم ، فالنفي مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجمعين كما في نحو "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بنصب وتَشْرَبَ، فالنهي مسلط على اجتماع الأمرين أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن. (٨٦)

ومثله قوله تعالى:﴿ يٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَ لَا نُكَذِّبَ بِاٰيٰتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْن﴾(الأنعام: ٢٧)

بنصب (نكذبَّ ونكونَ) فالمضارع بعد واو المعية في هذه الآية منصوب بأن مضمرة،

والوا و مع كونها تفيد المصاحبة فهي عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل على مصدر متصيد مما قبلها و التقدير : يا ليتنا يكون لنا رد و انتفاء تكذيب وكون المؤمنين. (٨٧)

ونقول في نهاية الحديث إن العطف على التوهم ورد كثيرا غير أنه لا ينقاس ، ولكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه يخرج ، فهو يحكي ولا يحاكي ، ويوقف به ولا يتجاوز.

المصادر و المراجع

١. اللغة العربية معناها و مبناها تمام حسان ص ١١، ١٢ دار الثقافة شارع فيكتو رهيكو الدار البيضاء المغرب.

٢. الاقتراح للسيوطى ص ٥٦ تحقيق و تعليق أحمد محمد قاسم المدرس في كلية اللغة العربية جامع الأزهر ، (دار نشر أدب الحوزه ، القاهرة)

٣. لسان العرب لابن منظور ٢٧/٧ (دار صادر بيروت).

٤. النحو ألوا في عباس حسن ٤٦٧/٣ ، ٥١٣ (أنتشارات ناصر خسر وطهران ـــ إيران)

٥. شرح ألاشموني ٨٦/٣

٦. المرجع نفسه ٥٤٨/٣ حاشية الخضري ٦٠/٢الطبعة الثامنة المطبعة الأزهرية لمصر عام ١٩٣٢م.

٧. حاشية الصبان ٦٢١/٦ باب الإضافة (منشورات الرضي ومنشورات زاهدي)

٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ١٦١/٢ تحقيق أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية بيروت (لبنان).

٩. الكتاب لسيبويه ٥٨،٥١/١ ج١٠٩ ، ٢٨١/٢٠٢١، ٣٧٥، ١١٩/٣ تحقيقن عبد السلام هارون.

١٠. همع الهوامع ١٦١/٢، ١٦٢

١١. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٣٨٠/٢ تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية منشورات رضي بيدار أمير).

١٢. مغني اللبيب لابن هشام ٤٧٣/٢ مطبعة محمد علي صبيح و أولاده عبدان الأزهر.

١٣. مجلة جامعة الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية ص ١٥م.الزقازيق ١٤١٢هـ/١٩٩٢م لطبعة الإبانة.

١٤. النحو الوافي ٥٥٣/١.

١٥. البرهان في علوم القرآن للزركشي ١١٠/٤، ١١١ (دارالجبل بيروت لبنان).

١٦. حاشية الصبان ٨٩/٣.

١٧. النحو الوافي ٣٢٣/٢، ٨/٣

١٨. مجلة جامعة الأزهر ص ٢١٦

١٩. النحو الوافي ٣/٢٥٩

٢٠. همع الهوامع ٣/١٩٢

٢١. خزانة الادب للبغدادى ٩/١٠٩ تحقيق د. محمد نبيل طريفى. (منشورات محمد على بيضون ، دارالكتب العليمة بيروت لبنان) .

٢٢. الكتاب ٣/٣٠٦

٢٣. نفس المرجع ٣/٦٩

٢٤. نفس المرجع ١/١٦٥

٢٥. نفس المرجع ١/٣٠٦

٢٦. الكامل للمبرد ١/٤٣٢ تحقيق: زكي مبارک (الطبعة الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر).

٢٧. خزانة الأدب ٤/١٤٨، ١٤٩

٢٨. همع الهوامع ٣/١٩٦ــ١٩٧، مغني اللبيب ٢/٤٧٧ مجلة جامعة الأزهر ص ٢٢٢

٢٩. مغني اللبيب ٢/٢٢٦،٢٢٧

٣٠. المحتسب لا بن جني ٢/٢٩٧ القاهرة ١٣٨٦ هـ

٣١. النحو الوافي ١/٤٠١ـ٢، ٥٥٣، ٨/٣

٣٢. الكامل للمبرد ١/٢٤٧

٣٣. الإتقان في علوم القرآن ٢/٣٨٢

٣٤. الخصائص لابن جني ٢/٤٢٣ .

٣٥. البرهان في علوم القرآن ٤/١١٠

٣٦. حاشية الشهاب ٨/٢٠١ (بيروت دار الكتب العلمية ١٩٩٧م)

٣٧. روح المعاني مجلد ١٠ ٢٨/١١٧ (مكتبة إمدادية ملتان باكستان).

٣٨. الكتاب ٢/١٥٥

٣٩. الإنصاف في مسائل الخلاف لا بن الأنبارى ١/١٨٥، ١٨٦ (تحقيق محي الدين عبد الحميد ط : ٣ مطبعة السعادة ، مصر) .

٤٠. شرح المفصل لا بن يعيش ٧/٦٩، ٧٠ (مطبعة عالم الكتب بيروت).

٤١. شرح الكافية المرتضى ٤/٤٥٦ (دار الكتب العلمية بيروت).

٤٢. مغني اللبيب ٢/٦٢١، ٦٢٢.

٤٣. أسرار العربية للأنباري ص ١٥٤، ١٥٥ (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

٤٤. فهارس كتب سيبويه ـــ د: عبد الخالق عضيمة ص ٤٣ القاهرة السعادة ١٩٧٥م

٤٥. الإنصاف (هاش) ١/١٩١

٤٦. شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٠ (القاهرة المحقق ١٩٧١)

٤٧. شرح الفية ابن مالك لا بن الناظم ٦٧ (دارالسرور بيروت لبنان).

٤٨. شرح الستهيل لا بن مالك ٢/٥١ ، ٥٢ ط : ١ ١٤١٠هـ ١٩٨٢ (دار المامون للترات مكة المكرمة).

٤٩. الكتاب ٤/٣٥٦ . الخصائص ٣/٢٦٨

٥٠. أثر سيبويه في الخلاف النحوي ، رسالة الماجستير د ـــ محمد عطية ص ١٠٥ ، ١٠٦، ١٠٧

٥١. الكتاب ٤/١٦٠

٥٢. شرح الكافية للرضي ١/٢٦٨

٥٣. خزانة الأدب ٥/٢٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦

٥٤. الكشاف للزمخشرى ٢/٢٢٥ (دار الكتاب العربي بيروت لبنان).

٥٥. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسى ٥/٢٤٤ ط : (دار الفكر بيروت).

٥٦. معاني القرآن للفراء ٢/٢٢ تحقيق د: عبد الفتاح اسماعيل شبلى .

٥٧. معني اللبيب ٢/٤٧٧

٥٨. حاشية الدسوقى ٢/١٢٣ المطبعة المشهد المحسيني بالقاهرة.

٥٩. الكتاب ٣/١٠٠، ١٠١

٦٠. الكشاف ٤/٥٤٤

٦١. المحرر الوجيز لا بن عطية ١٤/٤٦٩ ـــ ٤٧٠ ط: ١ ١٤١١هـ ، ١٩٩١ من مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر.

٦٢. مغني اللبيب ٢/٤٧٧

٦٣. خزانة الأدب ٩/١٠٦

٦٤. معاني القرآن للفراء ٣/١٦٠

٦٥. حاشية الشهاب ٨/٢٠١

٦٦. روح المعاني مجلد ١٠ ٢٨/ ١١٨

٦٧. حاشية الشهاب ٨/٢٠١

٦٨. مغني اللبيب ٢/٤٧٨

٦٩. خزانة الأدب ٩/١٠٠

٧٠. مجلة جامعة الأزهر ١٤١٢هـ ١٩٩٢م

٧١. مغني اللبيب ٢/٤٢٣، ٤٧٧

٧٢. الكتاب ٣/٣٦

٧٣. مغني اللبيب ٢/٤٦٦

٧٤. البحر المحيط ٧/٤٦٦

٧٥. نفس المرجع ٣/٥٠٩

٧٦. التبيان للعكبري ١/٣٣٢، ٣٣٣

٧٧. الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤٩ ـ ٥٠

٧٨. الكتاب ٣/٥١

٧٩. مغني اللبيب ٢/٦٩٣

٨٠. مجلة جامعة الأزهر ص ٢٣٠ج ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ حاشيه الدسوقي ٢/١٢٥، النحو الوافي ٣/٣٥٧، ٣٥٨

٨١. الكتاب ٣/٤٨

٨٢. نفس المرجع ٣/٤٢ ، المقتضب ٢/٢٥ خزانة الأدب ٨/٥٦٤

٨٣. الكتاب ٣/٣٥ . شرح ابن عيش ٧/٢٦

٨٤. الكشاف ٣/١٣٨

٨٥. البحر المحيط ٨/٩٤

٨٦. نفس المرجع ٣/٦٦

٨٧. المرجع نفسه ٤/١٠١